

اثر البرامج الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاقتصاد الجزائري.

د. حوشين ابتسام

جامعة البليدة 2

الملخص :

إن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اقتصاديا و اجتماعيا تعود لقدرتها الكبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي و توفير مجالات العمل و مناصب الشغل من خلال توسيع نشاط هذه المؤسسات في جميع المجالات.

لقد أدركت العديد من الدول قدرة هذه المؤسسات فأعطتها الأولوية ضمن مختلف برامجها لما لها من أثار ايجابية على عدة متغيرات اقتصادية ، و الجزائر واحدة منهم أين التمسّت العديد من الآثار الايجابية على اقتصادها من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية التي عرفت انتعاشا راجعا لزيادة حجم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فمن زيادة في مناصب شغل إلى زيادة في حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية إلى نمو ملحوظ في القيمة المضاف وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني و غيره من المؤشرات التي توحى بضرورة تطوير هذه المؤسسات .

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises par leurs investissement et par leurs emplois jouent un rôle désormais indiscutable dans le dynamisme et le développement économique d'un pays.

L'Algérie n'a pas échappé à cette vague, plusieurs programmes et structures ont été à l'égard de ce secteur .ce qui a engendré des points positifs à son économie nationale.

Pour cela ce travail propose un état de lieux de l'évolution du secteur PMI/PME pour évaluer la place de se secteur dans le développement économique en Algérie, on adopte une analyse macro économique bases sur les résultats et les enquêtes réalisé.

Les données ainsi recueillie permettront d'analyses l'évolution du tissu des PMI/PME et de leur place dans l'économie algérienne.

مقدمة:

انه لمن الواضح في عصرنا الحالي تزايد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة من طرف جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى دورها لما تتمتع به من مردودية عالية وكفاءة في الإنتاج وتقديم الخدمات كما لها قدرة عالية على امتصاص البطالة و على هذا تسعى الجزائر كبقية دول العالم لتطوير وإبراز هذا النوع من المؤسسات خاصة و أنها تخدم الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية التي تعتمد على التقليل من الاعتماد على المحروقات والتخفيض من البطالة ، وعلى هذا الأساس لابد

من معرفة ما مدى تأثير هذه المؤسسات على الاقتصاد الوطني. و عليه فالإشكالية الرئيسية التي يعالجها بحثنا يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير البرامج الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاقتصاد الجزائري ؟

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لقد أثار تحديد مفهوم الصناعات أو المنشآت الصغيرة جدلا لم يحسم حتى الآن، يرجع ذلك إلى أن هذا المصطلح يحمل في طياته العديد من الصناعات التي يمكن أن تندرج عنه والتي قد تختلف في خصائصها اختلافا بينيا، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع دائم التغير ، و عليه لا نجد اتفاق حول مقصود المؤسسة الصغيرة أو المؤسسة المتوسطة، و هناك تعريفات و مفاهيم متعددة تعتمد على معايير مختلفة في التعريف، و قبل التطرق إلى مفهوم هذا النوع من المؤسسات يجب معرفة المعايير المختلفة المعتمد عليها في التصنيف.

1-1 معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها تصطدم بوجود عدد هائل من المعايير والمؤشرات، ومن هذه المعايير ما هو كمي وما هو نوعي. فبالنسبة إلى **المعايير الكمية** فهي التي يمكن قياسها أو كمها و تضم المؤشرات الاقتصادية (كعدد العمال، حجم الإنتاج و المبيعات، قيمة الموجودات الموظفة... الخ) و المؤشرات النقدية (كرقم الأعمال ، رأس مال المؤسسة و قمة الاستثمار)¹.

أما بالنسبة **للمعايير النوعية** فهي التي توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى و تتمثل في:

- **الاستقلالية:** ويقصد بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية و بذلك نستثني فروع المؤسسات الكبيرة، و أيضا استقلالية الإدارة و العمل².
- **الملكية :** و يقصد بها أن يتحمل فيها رئيس المؤسسة شخصا و مباشرة المسؤولية المالية، التقنية و الاجتماعية و الروحية مهما كان نوعها³.
- **الحصة السوقية:** م ص م لا تملك القدرة في فرض أسعارها بسبب الحصة الصغيرة التي تملكها في السوق، فهي بذلك غير قادرة على المنافسة القوية⁴.
- **محلية النشاط:** نعني بها أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معرفة فيه، و أن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع. و هذا طبعاً لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى أو إلى الخارج⁵.

2-1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تختلف تعاريف م ص م حسب الدول و كذا المنظمات و ذلك باختلاف معايير التصنيف المعتمدة من كل بلد بتباين الإمكانيات،

¹ خلف عثمان، دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1995، ص07.

² خوني رابح، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 2000، ص05.

³ إسماعيل شعباني، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2003 ص : 03.

⁴ إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص02.

⁵ خوني رابح، مرجع سبق ذكره، ص06.

الموارد و ظروف التطور الاقتصادي ، و على هذا الأساس قمنا بالتركيز على التعريف المتعامل به في الدولة الجزائرية باعتبارها محور الدراسة.

1-2-1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : كانت أولى محاولات إبراز دور هذا القطاع الهام و التعريف به بدقة قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الذي عرفها على أنها: " كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا و تشغل أقل من 500 عامل و تحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون د.ج و استثماراتها لا تتجاوز 10 مليون د.ج."

و ثاني محاولة للتعريف بهذه المؤسسات جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة و قد عرفتها على أنها: " كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون د.ج."

إلا انه و بعد التسعينيات من القرن الماضي شهدت الجزائر تطورات اقتصادية هامة و تبنت إصلاحات هيكلية عميقة أعطت القطاع الخاص دورا كبيرا و متزايدا لإحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي و العولمة ما انعكس على تطور الم ص م و بلغ درجة كبيرة إلى أن خصصت الدولة وزارة خاصة تهتم بشؤونها سميت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993 ، و في هذا الإطار قدمت الوزارة تعريفا للم ص م يعد أحدث في الجزائر و المتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم : 18/01 المؤرخ في : 27 رمضان 1422 الموافق لـ : 2001/12/12 ، و حسب المادة الرابعة فان : " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد إلى مائتين و خمسين شخصا، و أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين د.ج. و تستوفي معايير الاستقلالية¹"

و قد جاء في المادة الخامسة تعريف المؤسسة بشكل مفصل إذ تنص على أن " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل من خمسين إلى مائتين و خمسين شخصا، و يكون رقم أعمالها السنوي مليارين و مائتين مليون د.ج.، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة و خمسمائة مليون د.ج."²

أما في المادة السادسة من نفس القانون فقد جاء تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة كما يلي : " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة و تسعة و أربعين شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون د.ج.، و أن لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون د.ج."³

نلاحظ من التعاريف السابقة انه تم الاعتماد على عدد العمال أي المعيار العددي و على رأس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى. و يمكن التعبير عن المفهوم السابق في الجدول التالي:

جدول رقم 01 :معايير التمييز بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

♥ المؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.

¹المادة: 04 من القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

² المادة: 05 من القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

³ المادة: 06 من القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر، 2001، ص 10.

و بهذا و بالاعتماد على المعايير الكمية و النوعية السالفة الذكر يكون تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي : " هي كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، التجارة و الخدمات) ، و التي يتراوح عدد عمالها بين عشرة عمال كحد أدنى و خمسمائة كحد أقصى، و أن لا يقل رقم أعمالها عن 20 مليون دج كحد أدنى و مليارين كحد أقصى و تتمتع بالاستقلالية في الإدارة و الملكية، و أن تكون حصتها في السوق محدودة و تكون محلية النشاط و تستخدم الأساليب الجديدة في الإنتاج و الإدارة و تقسيم العمل".

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : ترجع أهمية الم ص م إلى ما تلعبه من ادوار اقتصادية واجتماعية من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل و تحقيق التطور الاقتصادي و قدرتها على مقابلة الاضطرابات الاقتصادية و التي نبرزها فيما يلي :

- تساهم في خلق فرص العمل و المعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب و ذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى¹؛
- الارتقاء بمستوى الادخار و الاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد و الجمعيات و الهيئات غير الحكومية و غيرها من مصادر التمويل الذاتي ، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي غير منتج ؛
- الاعتماد على الموارد المحلية و بالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاستيراد²؛
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية ، حيث تنسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمرونة في التوطن و التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم ، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية و الريفية ، و إعادة التوزيع السكاني ، و الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى ؛
- التجديد : إن الأفراد هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات ، حيث أن م ص م التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد و التحدث أكثر من المؤسسات العامة لان الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم و يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل .

¹ عبد العزيز جميل مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد الحليم ، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 ، ص 33.

² راجح خوري ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، دار اترك لطباعة و النشر ، 2006 ، ص 53.

- تقضي م ص م على التضخم من خلال القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة بامتصاصها للاستثمار و التشغيل الاقتصادي؛
- تساعد م ص م على زيادة المبيعات و التوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين و من ثم التسويق ، و يؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة¹ و من هذا المنطلق يمكن اعتبار م ص م من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جانب الثروة ، و على هذا الأساس سوف نركز على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

2-1 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري: لقد اهتمت الجزائر بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة بشكل واضح بدءا من سنوات التسعينات مع تعاقب الإصلاحات الاقتصادية ، و تزايدت هذه الأهمية عبر السنوات و بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة خاصة و أن الجزائر عرفت انتعاشا في قطاع المحروقات عقب ارتفاع أسعار البترول ، و يمكن ملاحظة ذلك بشكل أوضح حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تعداد م ص م لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011

طبيعة م ص م	عدد المؤسسات ص و م لسنة 2011	عدد المؤسسات ص و م لسنة 2012	النسبة التطور (%)
المؤسسات الخاصة			
أشخاص معنوية	391.761	420.117	7.24%
أشخاص طبيعية	120.095	130.394	8.58%
النشاطات الحرفية*	146.881	160.764	9.45%
المجموع الجزئي 1	658.737	711.275	7.98%
المؤسسات العمومية			
أشخاص معنوية	572	557	-2.62%
المجموع الجزئي 2	572	557	-2.62%
المجموع	659.309	711.832	100%

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 22 ، الجزائر ، 2013 ، ص 10.

خلال سنة 2012، بلغ عدد المؤسسات ص و م 711.275 مؤسسة موزعة بين 420.117 مؤسسة معنوية (59.02%) ، 130.394 مؤسسة طبيعية (18.32%) و 160.764 مؤسسات حرفية (22.58%)² ، و مقارنة بسنة 2011، فقد سجل ارتفاع في عدد م ص م الخاصة ب 52.538 مؤسسة أو بنسبة 7.98% أما م ص م العمومية فسجلت تراجع في

¹ لرقط فريدة ، بوقاعة زيب ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف ، 25-28 ماي 2003 ، ص 120.

* يجب متابعة تعداد الحرفيين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) إحصائيا، و ذلك لكونهم سيصبحون مؤسسات صغيرة و متوسطة مستقبلا.

² Ministère de l'industrie , de la petite et moyenne entreprise , et de la promotion de 10 , p 13 , Alger , 2022l'investissement , bulletin d'information statistique N°

نسبتها مقارنة بسنة 2011 و هذا راجع لتشجيع الدولة للقطاع الخاص في إطار خصوصية الشركات علما أنها تمارس نشاطها في جميع قطاعات الاقتصاد.¹

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري: يمكن تصفحها من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية و التي سنعرض بعضها منها كالآتي :

3-1 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل : بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.848.117 منصب ، عند نهاية سنة 2012 ، كما أن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقدر بـ 7.19 % خلال الفترة 2011-2012، ليعرف أجراء المؤسسات الخاصة أعلى نسبة تطور بـ 7.09%.² و يمكن ملاحظة ذلك بشكل أوضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تطور مناصب الشغل في م ص م في الجزائر لفترة 2011-2012

نسبة التطور السنوي	2012		2011		طبيعة م.ص.م
	%	العدد	%	العدد	
					م.ص.م الخاصة
7.09%	58.95%	1.089.647	58.99%	1.017.374	الأجراء
7.98%	38.49%	711.275	38.22%	658.737	أرباب المؤسسات
7.44%	97.44%	1.800.742	97.21%	1.676.111	المجموع الجزئي
1.48%-	2.56%	47.375	2.79%	48.086	م.ص.م العمومية
7.19%	100%	1.848.117	100%	1.724.197	المجموع

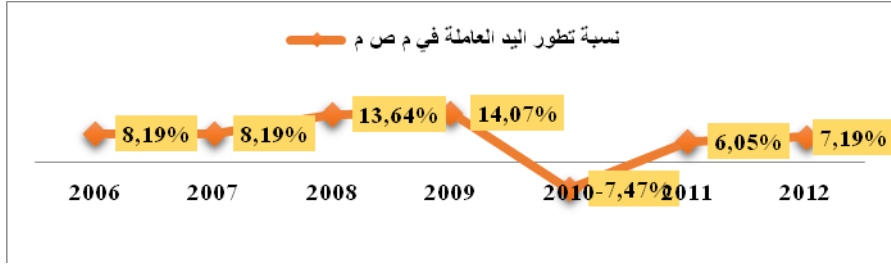
المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 20 ، الجزائر ، 2012 ، ص 17.

كما يمكن تتبع نسبة التطور السنوية في مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي عرفت في مجملها تطورات سنوية من خلال الشكل الموالي:

¹ نفس المرجع أعلاه ، ص 15.

² نفس المرجع أعلاه ، ص 16.

الشكل رقم 02: نسبة تطور حجم اليد العاملة في م ص م للاقتصاد الجزائري لفترة 2006-2012



المصدر: اعد انطلاقا من الإحصائيات الواردة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الموقع: <http://www.mipmepi.gov.dz/>

2-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حجم الاستثمار : خلال سنة 2012 تم تسجيل 7715 مشروع جديد من بينه 7598 مسجل لحساب القطاع الخاص و 113 مسجل للقطاع العام و 4 مشروع مسجل للقطاع المختلط و هذا كله بغلاف مالي قدر بـ 815.545 مليون دج ، و على الرغم من انخفاض حجم المشاريع بنسبة قليلة مقارنة بسنة 2011 أين سجلت 7803 مشروع إلا انه ارتفع مقارنة بسنة 2010 بـ 17.19%¹ ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: حصيلة المشاريع المصرح بها م ص م لسنة 2012

الطابع القانوني	عدد المشاريع		المبلغ		عدد مناصب الشغل	
	العدد	%	القيمة بمليون دج	%	العدد	%
الخاص	7598	98.48%	444.038	54.45%	78.763	86.16%
العام	113	1.46%	371.138	45.51%	12.264	13.42%
مختلط	4	0.05%	369	0.05%	388	0.42%
المجموع	7715	100%	815.545	100%	91.415	100%

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 22 ، الجزائر ، 2013 ، ص 30.

يعد حجم الاستثمارات التي حققتها المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، معتبرا إذا ما قورن بحجم الاستثمارات على مستوى الوطن ، حتى و إن غلب أو هيمن القطاع الخاص على هذا النوع من الاستثمارات نظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما بالنسبة لضعف نسبة مساهمة القطاع المختلط في خلق هذه المشاريع فيرجع السبب في ذلك إلى غياب المشاريع المشتركة بين القطاعين .

3-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الشراكة و الاستثمار الأجنبي

لا يقتصر دور و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ترقية الاستثمار فحسب، بل لها مساهمة فعالة أيضا في ترقية الشراكة و الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

¹ Ministère de l'industrie , de la petite et moyenne entreprise , et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statistique N° 17 , Alger , 2010 , p 27.

الجدول رقم 05 : المشاريع الوطنية و الأجنبية المصرح بها في إطار م ص م لسنة 2012

المشاريع	عدد المشاريع		المبلغ		عدد مناصب الشغل	
	العدد	%	القيمة بمليون دج	%	العدد	%
الاستثمارات الوطنية	7698	%99.78	773.997	%94.91	87.959	%96.22
الشراكة	10	%0.13	35.499	%4.35	2.009	%2.3
استثمارات أجنبية مباشرة	07	%0.09	6.048	%0.74	1.357	%1.48
مجموع الاستثمارات الأجنبية	17	%0.22	41.547	%5.09	3.456	%3.78
المجموع العام	7715	%100	815.545	%100	91.415	100%

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 22 ، الجزائر ، 2013 ، ص 31.

إن الأرقام الواردة في الجدول رقم 05 توحى لنا بضآلة مساهم الاستثمارات الأجنبية أو الشراكة في حجم الاستثمارات الوطنية و هذا بالأخذ بعين الاعتبار مجال الاستثمار في المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، حيث تقدر النسبة ب 0.22 % ، مقارنة بنسبة 99.98% للاستثمارات المحلية ، لكن هذا لا يمنع من وجود و لو بنسبة ضئيلة لمشاركة أجنبية لهذا النوع من الاستثمارات و الذي من شأنه أن يكون فعالا في الاقتصاد الوطني سواء في الأجل القريبة أو البعيدة، و يرجع السبب في انخفاض هذه النسبة إلى طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي لا يستقطب إلى حد ما الشراكة مع الخارج نظرا لقلة مردوبيته خاصة أننا نعلم أن جل الاستثمارات الأجنبية تركز على استثمارات ضخمة و إستراتيجية ذات مردودية عالية .

3-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام PIB: لمعرفة مدى مساهمة مشاريع الم ص م في الاقتصاد الوطني لابد من معرفة ما مدى مساهمة هذه الأخيرة في الناتج الوطني من خلال تصفح النتائج الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06 : تطور الناتج الداخلي الخام للم ص م خارج قطاع المحروقات لفترة

2011- 2009 الوحدة: مليار دج

الطابع القانوني	2009		2010		2011	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة مساهمة القطاع العام في PIB	816.80	16.41%	827.53	15.02%	923.34	15.23%
نسبة مساهمة القطاع الخاص في PIB	4162.02	83.59%	4681.68	84.98%	5137.46	84.77%
المجموع	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 22 ، الجزائر ، 2013 ، ص 42. لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الموقع: www.pmeptmi.gov.dz

إن الأرقام الواردة في الجدول رقم 06 توحى لنا أن نسبة مساهمة القطاع الخاص للم ص م في PIB أكبر بكثير على ما سجله القطاع العام ، ضف إلى ذلك تزايد هذه النسبة على مدى الفترة المدروسة لتعرف أعلى نسبة لها سنتي 2010 و 2011 حيث فاقت 80%، و هي أكبر نسبة مساهمة لهذا القطاع الذي شهد تطورا كبيرا في الفترة الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية في البلاد ، و كذا القوانين الجديدة الخاصة بالمستثمرين الخواص و التي لا تفرق بين القطاع العام و الخاص، هذا التحليل يقودنا لمعرفة سبب قلة مساهم القطاع العام و الذي جعلت المشاكل الكبيرة التي يعاني منها كالبيروقراطية و الديون المتراكمة إضافة إلى خصوصية معظم الشركات العامة احد الأسباب التي أدت إلى ضعف مساهمته.

و تجدر الإشارة هنا أن حدود هذه الدراسة لا يتوقف عند هذه المؤشرات فقط بل هناك العديد منها يوحى بأهمية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمساهمة هذه المؤسسات في تطوير التجارة الخارجية و غيرها من المؤشرات التي تشجع هذا النوع من الاستثمارات لما يحققه من تنمية اقتصادية شاملة .

الخاتمة

في الأخير يمكن القول أن موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو موضوع الساعة و لا تنطوي دراسته على ما تم تقديمه فحسب نظرا لتشعب المتغيرات الاقتصادية و صعوبة الإلمام بكل زواياها، غير انه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد الأقطاب الرئيسية التي لابد منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- لا بد على السلطات الجزائرية أن تدعم هذه المؤسسات و أن تساعد في إنشائها بشتى الطرق و أن تتجاوز العراقيل التي أحالت دون قيامها في العديد من المرات.
- تساهم الشركات الصغيرة و المتوسطة بشكل فعال في الرفع من معدل النمو الاقتصادي للوطن من خلال النتائج الملموسة على مختلف المؤشرات الاقتصادية.
- لا بد على الخبراء الاقتصاديين النظر في تجاب دول رائدة في هذا المجال لاستقطاب الجانب الايجابي و تكيفه على الاقتصاد الجزائري.

- يعد أي مشروع اقتصادي واجهة ايجابية للاقتصاد الجزائري و الرفع من حجم الاستثمارات حتى و إن كان بواسطة مؤسسات صغيرة أو متوسطة فمن شأنه أن يرفع الخمول الذي يعرفه الاقتصاد ويخرجه من التبعية لقطاع المحروقات كمورد أساسي له.
- قائمة المراجع:**

- 1- لخلف عثمان، دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1995، ص 07.
- 2-خوني رابح، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 2000، ص 05.
- 3-سماعيل شعباني، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2003 ص : 03.
- 4-إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 02.
- 5-خوني رابح، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- المؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.
- 6-المادة: 04 من القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 7-المادة: 05 من القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 8-المادة: 06 من القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 9-عبد العزيز جميل مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد الحليم ، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 ، ص 33.
- 10-رابح خوري ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، دار اتراك لطباعة و النشر ، 2006 ، ص 53.
- 11-لرقط فريدة ، بوقاعة زينب ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف ، 25-28 ماي 2003 ، ص 120.
- يجب متابعة تعداد الحرفيين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) إحصائيا، و ذلك لكونهم سيصبحون مؤسسات صغيرة و متوسطة مستقبلا.
- 12-Ministère de l'industrie , de la petite et moyenne entreprise , et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statistique N° 22 , Alger , 2013 , p 10
- 13-نفس المرجع أعلاه ، ص 15.
- 14-نفس المرجع أعلاه ، ص 16.
- 15-Ministère de l'industrie , de la petite et moyenne entreprise , et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statistique N° 17 , Alger , 2010 , p 27